

13 أبريل ذكرى شرارة حرب مازال جمرها تحت الرماد وسليمان يدعو لأخذ العبرة ويؤكد أن قوة لبنان بديمقراطيته وجيشه

لبنان: «الداخلية» عقدة الحكومة و«ويكيليكس» تطيح بوزيرين من «أمل»!

يعيش لبنان اليوم الأربعاء 13 أبريل الذكرى الـ 36 لانفجار الحرب فيه، وهو على انقسام سياسي حاد، يترجم العجز عن تشكيل الحكومة، بعد 80 يوماً، من التكليف.

وأبرز المواقف المتصلة بهذه الذكرى، اعتصام أمهات وزوجات وأخوات اللبنانيين المفقودين أو المعتقلين في سورية، وحديث عن المناسية لرئيس الجمهورية ميشال سليمان، إلى جريدة النهار في إطلالتها الجديدة، من زاوية القلق من إحياءاتها، في مثل هذا اليوم.

وقال سليمان: إن هذه الذكرى تشكل عبءاً لدى المسؤولين والمواطنين على السواء، لعدم تكرارها، لكن وبالأسف، مازال القلق والخوف يسودان الواقع اللبناني، لأننا منذ ذلك الحين لم نستطع أن نقيم دولة بالمفهوم العصري تحمي نفسها وتسهر على مصالح أبنائها، والخطوات التي تحققت ضئيلة جداً، ورغم أن هذه الذكرى كانت الشرارة التي أطلقت الحرب الأهلية في لبنان، فهي انتهت إلى اقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف، التي لم تنمك حتى الآن من استكمال تطبيق الدستور المنبثق منها، بل على العكس تعددت تشويه المفاهيم الدستورية وحولناها وسلبنا للمحاصصة، وأكبر دليل على التراجع والعودة إلى الوراء، هو قانون انتخاب 1960، أي النظام السياسي الذي أسس لهذه الأحداث البغيضة.

سليمان طالب القوى السياسية باستكمال تطبيق اتفاق الطائف بجميع بنوده واعتماد الحوار كسبيل وحيد لمناقشة المواضيع الخلافية والعمل على تصحيح الإشكالات الدستورية التي ظهرت أو ستظهر في التطبيق.

وذكر سليمان «الجميع» بمسؤوليتهم في تطبيق ميثاق العيش المشترك المنصوص عليه في البند «ي» من مقدمة الدستور، هذا الميثاق لا يهدف إلى توزيع الحصص بين الطوائف، بل يلقى مسؤوليات جساما على عاتق المرشحين لأهلها المشاركة في واجب احترام الدستور واحترام القوانين لينتقل البلد من واقعه الراهن إلى دولة المواطنة الجديدة. وفيما تؤكد الكوادر الجديدة أن الحكومة باتت قاب قوسين أو أدنى، ترى الأوساط القريبة من الرئيس المكلف أن الأسماء التي قدمت إليه من هذه الأثرية لا توحى بحكومة منسجمة أو متناغمة، أو بوسعها إدارة



رئيس مجلس النواب نبيه بري مستقبلاً وفداً من قوى المعارضة البحرينية في عين التينة أمس (محمود الطويل)

وأثارت قناة الجديد جدلاً كبيراً عندما أذاعت في نشرتها مساء أمس الأول احتمالية أن لحن النشيد الوطني اللبناني وبعد 84 عاماً من اعتماده منذ عام 1937 قد يكون مسروقاً من نشيد وطني مغربي وكان الفنان غسان الرحباني قد نكر هذا الأمر عبر برنامجه «غني مع غسان» الذي يعرض من خلال تلفزيون الجديد. وقال الرحباني أنه كان يتابع محطة «توتل ستوار»، وقد صادف عرض تقرير عن المغرب، وبث نشيد يضم جملاً موسيقية قريبة، بل متلاصقة، بالجمال الموجودة في النشيد الوطني اللبناني. وقال غسان: «أرسلت بطلب نسخة عن ذلك

التقرير من بلجيكا، كون الفضائية موجودة هناك، كي أشاهد ما جرى بتمعن أكبر. وقد أرسلت أخباراً عبر برنامجي إلى قيادة الجيش اللبناني من أجل التحقيق بالموضوع، لمعرفة ما إذا كان ذلك النشيد قد وضع قبل النشيد اللبناني أو بعده» وذكر غسان في تقرير «الجديد» أن النشيد المغربي كان نشيد جمهورية الريف التي تأسست عام 1921 وانتهت في عام 1926 واعتمدت نشيد بطل الريف عام 1924 بينما تم اعتماد النشيد الوطني اللبناني عام 1927 أي بعد 3 سنوات من النشيد المغربي، ما يعني أن لحن النشيد الوطني اللبناني هو الثاني وليس الأول.

بالتفصيل. على صعيد تشكيل الحكومة تؤكد أوساط 8 آذار أن عملية تشكيل الحكومة اجتزأت مسافة واسعة، لكن ثمة عقبة كاداء تتمثل في حقيبة وزارة الداخلية التي مازالت خارج دائرة الحسم، فقد اتفق مبدئياً على أن تكون حصة الرئيس سليمان وميقاتي والنائب وليد جنبلاط

11 وزيراً وحصة كتلة العماد عون عشرة وزراء وحصة أمل وحزب الله والحزب السوري القومي والنائب طلال أرسلان «المعارضة السنية» ثمانية وزراء، لكن التفاهم على الوزير الثلاثين، أي وزير الداخلية لم يحصل بعد لأن العماد ميشال عون يصر على أن يسمى هو شخصياً، فثلاثة مرشحين للداخلية

على أن يختار الرئيس سليمان واحدا منهم، ما يعني حصول عون على 11 وزيراً بصورة ضمنية، الأمر الذي رفض. ضحية «ويكيليكس» وفي سياق التشكيل الحكومي جرى استبعاد ووزيرين شيعيين مرشحين لدخول الحكومة من حركة أمل، بسبب ما نقلت عنها



غسان الرحباني

أورده فيلتمان من «استنتاجات مفخخة» في برقياته، يرى أن المشكلة الأساسية لهذا الديبلوماسي الأميركي أنه لا يفهم طبيعة الصلة التي تربطها بالسيد نصر الله، وهو قريب من بعيدا نفت أن يكون سليمان هذه الأوساط التي ان قالت إن أجواء المشاورات السائدة تبشر بإمكان حصول اختراق في اتجاه يتيح التأييد هذا الأسبوع، أما في حال عدم حصوله فإن الولادة الحكومية ستأخر فترة إضافية.

غسان الرحباني: النشيد الوطني اللبناني مسروق من المغرب وعلينا اعتماد غيره!

أثارت قناة الجديد جدلاً كبيراً عندما أذاعت في نشرتها مساء أمس الأول احتمالية أن لحن النشيد الوطني اللبناني وبعد 84 عاماً من اعتماده منذ عام 1937 قد يكون مسروقاً من نشيد وطني مغربي وكان الفنان غسان الرحباني قد نكر هذا الأمر عبر برنامجه «غني مع غسان» الذي يعرض من خلال تلفزيون الجديد. وقال الرحباني أنه كان يتابع محطة «توتل ستوار»، وقد صادف عرض تقرير عن المغرب، وبث نشيد يضم جملاً موسيقية قريبة، بل متلاصقة، بالجمال الموجودة في النشيد الوطني اللبناني. وقال غسان: «أرسلت بطلب نسخة عن ذلك

التقرير من بلجيكا، كون الفضائية موجودة هناك، كي أشاهد ما جرى بتمعن أكبر. وقد أرسلت أخباراً عبر برنامجي إلى قيادة الجيش اللبناني من أجل التحقيق بالموضوع، لمعرفة ما إذا كان ذلك النشيد قد وضع قبل النشيد اللبناني أو بعده» وذكر غسان في تقرير «الجديد» أن النشيد المغربي كان نشيد جمهورية الريف التي تأسست عام 1921 وانتهت في عام 1926 واعتمدت نشيد بطل الريف عام 1924 بينما تم اعتماد النشيد الوطني اللبناني عام 1927 أي بعد 3 سنوات من النشيد المغربي، ما يعني أن لحن النشيد الوطني اللبناني هو الثاني وليس الأول.

أخبار وأسرار

● **بوارج أميركية في المتوسط:** مسؤول أميركي ذكر لصحيفة «لسوس أنجيليس تايمز» أن بوارج أميركية وحاملة طائرات اتخذت مراكز لقيادة شواطئ لبنان وسورية وأسرانيل في عمق البحر المتوسط كجزء من تمرکز استراتيجي غير معروف السبب، معتبراً أن المنطقة في المتوسط من شواطئ ليبيا إلى مصر إلى إسرائيل إلى سورية كلها باتت منطقة خطر حيث تقوم الطائرات الأميركية بدوريات جوية طوال الوقت.

● **ولادة صعبة:** يرى محلل سياسي في بيروت أن ولادة الحكومة صعبة جداً وأن موقع الرئيس ميقاتي بات أكثر تعقيداً في سياق التوتر العربي الخليجي - الإيراني الحاصل، تأميك عن موضوع الاضطرابات في سورية التي برزت في الأسابيع الأخيرة وهي الأكثر تأثيراً بالنسبة إلى لبنان ليس فقط في الموضوع الحكومي على أهميته، إنما بجملته أمور وعوامل أخرى، أبرزها ما يتعلق بالقلق من تفاعل ما يجري على الأرض في سورية ميدانياً في لبنان، والمخاوف الحقيقية هي من المحي الطائفي.

● **شقيق ميقاتي:** تحدثت معلومات عن زيارة قام بها شقيق الرئيس المكلف طه ميقاتي إلى دمشق أمس الأول حيث جرى بحث في الملف الحكومي.

● **مسودة حكومية:** ترددت معلومات مفادها أن الرئيس المكلف نجيب ميقاتي أبلغ الرئيس ميشال سليمان مسودة تشكيلية وزارية لم تحسب بموافقة وكان له في شأنها ملاحظات، ولكن مصادر قريبة من بعيدا نفت أن يكون سليمان هذه الأوساط التي ان قالت إن أجواء المشاورات السائدة تبشر بإمكان حصول اختراق في اتجاه يتيح التأييد هذا الأسبوع، أما في حال عدم حصوله فإن الولادة الحكومية ستأخر فترة إضافية.

● **عون ينتظر ميقاتي:** نقل عن أوساط سياسية بارزة في التيار الوطني الحر أن التقدم الذي أحرز في مسار تشكيل الحكومة ليس حاسماً ولا يسمح بتحديد موعد قريب لولادة الحكومة، وتشير هذه الأوساط إلى أن العماد عون ينتظر أمرين من الرئيس المكلف نجيب ميقاتي: أن يتباحث معه مباشرة في التشكيلة وهو مرحب به في الولاية سامة بشاء، وأن يعطيه لألحة الحقائق العائدة لتكتله كي يسلمه على أساسها لألحة الأسماء.

حسب هذه الأوساط فإن عون قدم تنازلاً عما كان يطالب به وهو الحصول على 12 مقعداً لكل مكونات التكتل، فقبل بعشرة مقاعد، على أن تحسب حصة النائب طلال أرسلان من خارج حصة التكتل، ثم قدم عون تنازلاً آخرًا عن 11 مقعداً إلى عشرة، على أن تكون وزارة الداخلية من حصته، ولم يعد لديه ما يقدمه والكرة الآن في ملعب الرئيس المكلف الذي عليه، أن يحسم مسألة وزارة الداخلية. وتحدثت الأوساط عن مرونة لدى عون في التخلي عن وزارة الاتصالات لميقاتي، على أن يحصل في المقابل على حقيبة توازن بينها في الأهمية كحقيبة التربية.

وتقول مصادر أخرى أن عون مازال يطالب بالحصول على حقيبة الداخلية أو على حقيبة مهمة بديلاً منها، إضافة إلى الطاقة والاتصالات والعدل، على أن يشترك مع رئيس الجمهورية في تسمية الوزير الذي سيتولى الداخلية مع استمرار إصراره على إسنادها إلى غير الوزير الحالي زياد بارود.

وختم النائب نقولا لافتاً إلى أن ما تحاول «القوات اللبنانية» تسويقه بأن نسبة 60% من المهندسين اللبنانيين اقتصروا لصالح لألحة «14 آذار» يشكل إهانة لمجلس النقابية، وذلك لإعتباره أن النقابات في لبنان لم تتأسس لصالح فريق لبناني ضد الآخر كما أنها ليست ملكاً لطائفة دون الأخرى، وبالتالي يعتبر نقولا أن مجرد تبرير الخسارة والفشل على قاعدة فرز الأصوات من الناحية الطائفية والأهمية، يؤكد مدى تقيد الخاسرين وتحديداً «القوات اللبنانية» والمستقبل» بالاعتبارات الطائفية ويظهر نوعة الدولة التي يطمحون لبنائها أو يسعون للعبور إليها.

● **بيروت - زينة طيارة**

الأمم على الفريقين المارونيين لا بل سيزيد الأمور تعقيداً فيما لو فشل اللقاء، خصوصاً أن موقف «القوات اللبنانية» السلبى من وثيقة الشرف المسيحية المشار إليها أدى إلى مزيد من الانقسامات والشذوذة داخل الصف الماروني بشكل خاص على صعيد آخر وعن نتائج انتخابات نقابية المهندسين في بيروت، لفت النائب نقولا إلى أن انتصار التيار الوطني الحر وحلفائه بكامل مقاعد مجلس النقابية، يؤكد وجود نبض التغيير في قناعات اللبنانيين وفي توجهاتهم السياسية، كما وخياراتهم الإصلاحية، كما يؤكد على أن الأكثرية الحالية ليست أكثرية وهمية كما يدعي

المارونيين المشار إليهما ويحضر دعوة البطريك الراعي مشكورا بفنجان من القهوة. هذا وأكد النائب نقولا أنه وفضلاً عما تقدم، فإن الفريق المسيحي في قوى «14 آذار»، لن يلتزم بأي اتفاق سياسي أو إعلامي قد ينتهي إليه اللقاء موضوع دعوة البطريك الراعي، معتبراً أن تمنح القوات اللبنانية والمتحالفين معها من المسيحيين الاسرائيلي في المنطقة، وهو الخيار الذي يتلاقى مع مخطط تقسيم دول المنطقة العربية والشرق أوسطية إلى دويلات مصغرة تكون أضغاث من ان تشكل تهديداً لإسرائيل، معتبراً ان هذا الخلاف الجذري، يكون استئحالة التلافي على عنوان سياسي موحد بين الفريقين

لفت إلى أن انتخابات نقابة المهندسين تؤكد أن الأكثرية الحالية ليست وهمية نقولا لـ «الأنباء»: دعوة البطريك للقاء بين القيادات المارونية غير مجدية!

رأى عضو كتل «التغيير والإصلاح» النائب دنجيل نقولا أن دعوة البطريك بشارة بطرس الراعي للقاء بين القيادات المارونية في بركي، مرحب بها فيما لو كانت فقط على قاعدة الودية والتلاقى الحبي بكل ما للكلمة من معنى، إنما تبقى دعوة غير مجدية فيما لو كان المراد منها توحيد الرؤية المارونية حول الخيار والتمسك بالسياسة، وذلك لإعتباره أن الخلافات السياسية بين الفريقين المارونيين المتناقضين، هي خلافاً جذرية تتعدى المعنى الحقيقي للاختلاف الديموقراطي، لتصل إلى حد الاختلاف في الخيار المصرية حول الكيان اللبناني والهوية اللبنانية، كون مفهوم الدولة وكيفية بنائها يشكلان العنوان

ولا شك بتداعيات الصراع الشرس المفتوح في منطقة الخليج. ● ثمة رابط بين «الاعتاطة» الجديدة للحريري والتي فيها تخل عن كثير من شعاراته في المرحلة الماضية وفي مقدمها شعار «لبنان أولاً» وتحديده من لعبة صراع الماوار، والرهان الضمني على مستجدات ووقائع جديدة يمكن ان تنجم عن الأحداث السورية، لاسيما ان في النظام السوري من لا يكتف حديثاً عن «أدوار» ما تأتي من الساحة اللبنانية تساهم في تعاطل حركات الاعتراض والاحتجاج الحاصلة هناك. ● تحظى الحريري دوره كرئيس حكومة تصريف أعمال، وهو أراد ان يؤكد لمن يعنيه الأمر انه يريد ان يعين الفراغ الحاصل وأنه مستعد للإفادة من عجز الآخرين عن تأليف الحكومة بدليل انه اتخذ مواقف غير مجمع عليها داخلياً. ● نجح الحريري في أن يؤكد انه ما برح «الولب» اللعبة في الداخل وأن تعييبه عن سدة الحكم ليس بلا تكاليف باهظة. إلا ان عودته إلى السلطة أو تغيير المعادلات التي ارتسمت أخيراً أمر شبه مستحيل. 2- مصادر في 14 آذار مطلعة على خلفيات موقف الحريري ضد السياسة الإيرانية، أوضحت ان هذا الموقف أتى من منطلق استراتيجي يعكس نظرته تجاه دور ايران وتأثيرها السلبى

وتلك المحاولات لم تكن خافية عن زيارة الرئيس أحمدى نجاد لبيروت في تشرين الثاني الماضي عندما دعا إلى استعمال لبنان قاعدة متقدمة لإيران على غرار قواعدنا التي تسعى إلى نشرها في المنطقة، مما يعرض مصالح لبنان للخطر. 3 - مصادر أخرى معايدة رأت ان المشهد السياسي الداخلي بدأ (بعد موقف الحريري ورد نصرالله) يخطو خطوات متقدمة نحو الانخراط الفعلي في سياسة الحوار الذي تجسد القوى اللبنانية مكوناتها الأساسية، ليخرج لبنان عملياً من سياسة الجهاد التي تحصن بها في الحد الأدنى حيال تطورات المنطقة مهدداً بأخطار التحول إلى ساحة صراع، مع ما تحمله مثل هذه الأخطار من تهديد للاستقرار السياسي والأمني الهش الذي لا يزال يتمتع به، خصوصاً ان هذا التطور الداخلي حصل في ظل تطورين إقليميين مقلقين: التوجس الإيراني من التداعيات السياسية لأحداث البحرين وما رتبته من موقف موحد لدول مجلس التعاون الخليجي، والارتياك السوري الداخلي في ظل انفلات الأوضاع من القبضة الأمنية والعجز عن ضبطها مقابل ضغوط دولية، مما يجعل الوضع اللبناني مفتوحاً على كل الاحتمالات التي ظل انكشاف أمني واضح وغياب سلطة تنفيذية قادرة على اتخاذ القرار.

المباشر على الواقع اللبناني، وشددت على التالي: ● الحريري لم يدخل طرفاً في تصاعد المواجهة بين ايران والدول الخليجية على خلفية ما حصل في البحرين تجنيا لإقحام البلد في صراع اقليمي، أي ان أنلى السيد حسن نصرالله بموقف تسبب في التحضير لإجراءات ضد اللبنانيين من دول خليجية، وينذر بتأثير ذلك على الاقتصاد اللبناني ومجيء السياح والمصطافين والمستثمرين العرب إلى لبنان، ولأنه لا يجوز أن يترك لحزب الله ان يحدد سياسة لبنان الخارجية عبر التدخل في شؤون الخليج وغيره. ● كلام الحريري هو صيغة وأخراج إلى العلن ما هو معروف ومتداول في الدرجة الأولى، فضلاً عن ان الخصومة التي أعلنت ضده تسمح له باستخدام كل العناصر التي تبيحها اللعبة السياسية. ● موقف الحريري ترجمة لانتقاله إلى صف المعارضة على قاعدة ان ما بعد اسقاط الحكومة وما تبعها ليس أسوء بما قبلها من طرف يتطلب مهادنة وسعيًا لاستيعاب المواقف وإيجاد حل لدور السلاح الذي قراره ليس داخلياً. ● موقف الحريري لم يكن افتعالا بل مجرد رد فعل على المحاولات الجارية لإقحام لبنان في المحور الإيراني.

لايزال موقف رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري تجاه ايران والتي حملها تبعات سلبية لتدخلاتها في المنطقة العربية وحكما لبنان، محور اهتمام الأوساط السياسية التي تعددت قراءاتها لهذا الموقف وإبعاد. 1 - مصادر الأكثرية الجديدة (حزب الله) لم يكن في حسابها ان «بطور» الحريري من شعارات معركته ضدها إلى حد «الانخراط» في فتح مواجهة مع ايران، بما ينطوي عليه هذا القرار في رأيها من فتح أبواب الصراع الداخلي على مساحات أوسع وأكثر صعوبة وتعقيداً، وأهداف خطيرة، وشددت المصادر في قراءتها على النقاط التالية: ● يصعد الحريري عبر هجومه المفاجئ على ايران من شعاراته وعناوينه الصراعية بعدما أدى عنوان الهجمة على السلاح غايته ووصلت إلى أقصى حدودها، ولم تعد شعاراً جذاباً أو مادة مثيرة للاهتمام. ● شرع الحريري في معركته «الجديدة» فور عودته مباشرة من جولة قام بها وشملت قطر وتركيا وقيلها السعودية. وتالياً الواضح انه يحاول ان يوحي إلى من يعنيه الأمر في الداخل والخارج انه قرر ان يكون في مقدم معركة ذات بعد إقليمي تتصل

التي تشربين الثاني الماضي عندما دعا إلى استعمال لبنان قاعدة متقدمة لإيران على غرار قواعدنا التي تسعى إلى نشرها في المنطقة، مما يعرض مصالح لبنان للخطر. 3 - مصادر أخرى معايدة رأت ان المشهد السياسي الداخلي بدأ (بعد موقف الحريري ورد نصرالله) يخطو خطوات متقدمة نحو الانخراط الفعلي في سياسة الحوار الذي تجسد القوى اللبنانية مكوناتها الأساسية، ليخرج لبنان عملياً من سياسة الجهاد التي تحصن بها في الحد الأدنى حيال تطورات المنطقة مهدداً بأخطار التحول إلى ساحة صراع، مع ما تحمله مثل هذه الأخطار من تهديد للاستقرار السياسي والأمني الهش الذي لا يزال يتمتع به، خصوصاً ان هذا التطور الداخلي حصل في ظل تطورين إقليميين مقلقين: التوجس الإيراني من التداعيات السياسية لأحداث البحرين وما رتبته من موقف موحد لدول مجلس التعاون الخليجي، والارتياك السوري الداخلي في ظل انفلات الأوضاع من القبضة الأمنية والعجز عن ضبطها مقابل ضغوط دولية، مما يجعل الوضع اللبناني مفتوحاً على كل الاحتمالات التي ظل انكشاف أمني واضح وغياب سلطة تنفيذية قادرة على اتخاذ القرار.

المباشر على الواقع اللبناني، وشددت على التالي: ● الحريري لم يدخل طرفاً في تصاعد المواجهة بين ايران والدول الخليجية على خلفية ما حصل في البحرين تجنيا لإقحام البلد في صراع اقليمي، أي ان أنلى السيد حسن نصرالله بموقف تسبب في التحضير لإجراءات ضد اللبنانيين من دول خليجية، وينذر بتأثير ذلك على الاقتصاد اللبناني ومجيء السياح والمصطافين والمستثمرين العرب إلى لبنان، ولأنه لا يجوز أن يترك لحزب الله ان يحدد سياسة لبنان الخارجية عبر التدخل في شؤون الخليج وغيره. ● كلام الحريري هو صيغة وأخراج إلى العلن ما هو معروف ومتداول في الدرجة الأولى، فضلاً عن ان الخصومة التي أعلنت ضده تسمح له باستخدام كل العناصر التي تبيحها اللعبة السياسية. ● موقف الحريري ترجمة لانتقاله إلى صف المعارضة على قاعدة ان ما بعد اسقاط الحكومة وما تبعها ليس أسوء بما قبلها من طرف يتطلب مهادنة وسعيًا لاستيعاب المواقف وإيجاد حل لدور السلاح الذي قراره ليس داخلياً. ● موقف الحريري لم يكن افتعالا بل مجرد رد فعل على المحاولات الجارية لإقحام لبنان في المحور الإيراني.

لايزال موقف رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري تجاه ايران والتي حملها تبعات سلبية لتدخلاتها في المنطقة العربية وحكما لبنان، محور اهتمام الأوساط السياسية التي تعددت قراءاتها لهذا الموقف وإبعاد. 1 - مصادر الأكثرية الجديدة (حزب الله) لم يكن في حسابها ان «بطور» الحريري من شعارات معركته ضدها إلى حد «الانخراط» في فتح مواجهة مع ايران، بما ينطوي عليه هذا القرار في رأيها من فتح أبواب الصراع الداخلي على مساحات أوسع وأكثر صعوبة وتعقيداً، وأهداف خطيرة، وشددت المصادر في قراءتها على النقاط التالية: ● يصعد الحريري عبر هجومه المفاجئ على ايران من شعاراته وعناوينه الصراعية بعدما أدى عنوان الهجمة على السلاح غايته ووصلت إلى أقصى حدودها، ولم تعد شعاراً جذاباً أو مادة مثيرة للاهتمام. ● شرع الحريري في معركته «الجديدة» فور عودته مباشرة من جولة قام بها وشملت قطر وتركيا وقيلها السعودية. وتالياً الواضح انه يحاول ان يوحي إلى من يعنيه الأمر في الداخل والخارج انه قرر ان يكون في مقدم معركة ذات بعد إقليمي تتصل

لايزال موقف رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري تجاه ايران والتي حملها تبعات سلبية لتدخلاتها في المنطقة العربية وحكما لبنان، محور اهتمام الأوساط السياسية التي تعددت قراءاتها لهذا الموقف وإبعاد. 1 - مصادر الأكثرية الجديدة (حزب الله) لم يكن في حسابها ان «بطور» الحريري من شعارات معركته ضدها إلى حد «الانخراط» في فتح مواجهة مع ايران، بما ينطوي عليه هذا القرار في رأيها من فتح أبواب الصراع الداخلي على مساحات أوسع وأكثر صعوبة وتعقيداً، وأهداف خطيرة، وشددت المصادر في قراءتها على النقاط التالية: ● يصعد الحريري عبر هجومه المفاجئ على ايران من شعاراته وعناوينه الصراعية بعدما أدى عنوان الهجمة على السلاح غايته ووصلت إلى أقصى حدودها، ولم تعد شعاراً جذاباً أو مادة مثيرة للاهتمام. ● شرع الحريري في معركته «الجديدة» فور عودته مباشرة من جولة قام بها وشملت قطر وتركيا وقيلها السعودية. وتالياً الواضح انه يحاول ان يوحي إلى من يعنيه الأمر في الداخل والخارج انه قرر ان يكون في مقدم معركة ذات بعد إقليمي تتصل

تحليل اخباري

سجال الحريري - حزب الله في نطاق الصراع الخليجي - الإيراني

ولا شك بتداعيات الصراع الشرس المفتوح في منطقة الخليج. ● ثمة رابط بين «الاعتاطة» الجديدة للحريري والتي فيها تخل عن كثير من شعاراته في المرحلة الماضية وفي مقدمها شعار «لبنان أولاً» وتحديده من لعبة صراع الماوار، والرهان الضمني على مستجدات ووقائع جديدة يمكن ان تنجم عن الأحداث السورية، لاسيما ان في النظام السوري من لا يكتف حديثاً عن «أدوار» ما تأتي من الساحة اللبنانية تساهم في تعاطل حركات الاعتراض والاحتجاج الحاصلة هناك. ● تحظى الحريري دوره كرئيس حكومة تصريف أعمال، وهو أراد ان يؤكد لمن يعنيه الأمر انه يريد ان يعين الفراغ الحاصل وأنه مستعد للإفادة من عجز الآخرين عن تأليف الحكومة بدليل انه اتخذ مواقف غير مجمع عليها داخلياً. ● نجح الحريري في أن يؤكد انه ما برح «الولب» اللعبة في الداخل وأن تعييبه عن سدة الحكم ليس بلا تكاليف باهظة. إلا ان عودته إلى السلطة أو تغيير المعادلات التي ارتسمت أخيراً أمر شبه مستحيل. 2- مصادر في 14 آذار مطلعة على خلفيات موقف الحريري ضد السياسة الإيرانية، أوضحت ان هذا الموقف أتى من منطلق استراتيجي يعكس نظرته تجاه دور ايران وتأثيرها السلبى